

الى السيد وزير النقل واللوجيستيك المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

رخص النقل بالعالم القروي

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

خلال العرض الذي قدمتموه أمام لجنة البنيات الأساسية بمجلس النواب حول مشروع الميزانية الفرعية للقطاع الحكومي برسم قانون مالية 2026، تطرقتم إلى أن لجنة النقل وافقت على منح 58 رخصة للنقل في العالم القروي بعد مصادقة اللجان الإقليمية؛ همت أقاليم تارودانت والفحص أنجرة وزاكورة وتزنيت واليوسفية ومراكش وورزازات والراشيدية.

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن، بغض النظر عن وجهة توجيه الرخص نحو أقاليم بالتأكيد لا تقل معاناة عن اقاليمنا الجنوبية، غير ان استثناء أقاليم جهة كلميم وباقي جهات الجنوب من كل ما من شأنه أن يفك العزلة لاسيما عن العالم القروي، يبقى نهجا مريبا ولا يستقيم مع التوجهات السياسية الكبرى للبلاد التي تعلي من قيمة العدالة المجالية.

وفي موضوع ذي صلة، أكدتم في نفس المناسبة وجود حصيلة تبرز تراجع مؤشرات السلامة الطرقية، حيث استمر ارتفاع الوفيات والإصابات الخطيرة رغم الجهود المبذولة، وأن هذه المؤشرات ازدادت، وفق المعطيات المؤقتة للـ 8 أشهر الأولى من سنة 2025، مقارنة بالفترة نفسها من السنة الفائتة. كما ارتفع عدد القتلى بنسبة 23,81 في المائة، وعدد المصابين بجروح بليغة بنسبة 16,63 في المائة، وعدد المصابين بجروح طفيفة بنسبة 11,69 في المائة.

إذن والحالة هذه، مازالت هناك تحديات تواجه السلامة الطرقية ببلادنا؛ أهمها استكمال الإطار التنظيمي بالإضافة إلى نظام المراقبة الطرقية الذي يحتاج إلى إعادة الهيكلة، وتأهيل البنية التحتية الطرقية، خاصة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية.

وعليه، أسألكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المتخذة لتعزيز رخص النقل بأقاليم جهة كلميم واد نون لاسيما العالم القروي لإقليم أسا الزاك.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

محمود عبا